

4 حكومات في عهد الرئيس عون أكثر من سنتين ضاعتا في التكاليف والخلافات

تنتهي ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون في نهاية تشرين الاول الحالي، وقد مرت بازمات سياسية واقتصادية ومالية وامنية. لكن البارز فيها ان اكثر من سنتين انقضتا من عمر العهد في ظل حكومات تصريف اعمال وليس حكومات عاملة كاملة الصلاحيات، مما ترك تأثيرات خطيرة على انتاجية الدولة بكل مؤسساتها، وعلى صورة الحكم والنظام السياسي

تشكلت اربع حكومات في عهد الرئيس ميشال عون، اثنتان للرئيس سعد الحريري، حكومة للرئيس حسان دياب، ورابعة للرئيس نجيب ميقاتي، لكنها استقالت وبقيت تصرف الاعمال حتى نهاية ايلول الماضي. بين هذه الحكومات، جرى تكليف سفير لبنان في المانيا الدكتور مصطفى اديب، ثم تكليف الرئيس الحريري قبل اعتذارهما.

• حكومة الرئيس الحريري الاولى في عهد الرئيس عون: كلف بتشكيلها في 3 تشرين الثاني 2016، وعلن عن ولادتها في 18 كانون الاول 2016، بعد 46 يوما من تصريف اعمال الحكومة التي قبلها، لكنه اعلن يوم 4 تشرين الثاني 2017 استقالته من رئاسة الحكومة في خطاب من العاصمة السعودية الرياض. تحدثت

الحريري في خطابه عن الاسباب التي دفعته الى الاستقالة، قائلا انه يشعر بوجود دولة داخل الدولة، وان ايران تسيطر على المنطقة ولديها رغبة جامحة في تدمير العالم العربي. كما اعرب عن خشيته من تعرضه للاغتيال.

• حكومة الرئيس الحريري الثانية في هذا العهد: كلف بتأليفها في 24 ايار 2018، بعد خمسة اشهر من استقالته من الرياض وتصريف الاعمال. احتاج الى 253 يوما لتشكيلها وابتعدت النور في 31 كانون الثاني 2019، ثم استقالت في 29 تشرين الاول 2019، بعد 13 يوما من حراك 17 تشرين الاول 2019، وبقيت نحو 75 يوما وهي تصرف الاعمال.

- حكومة الرئيس دياب: كانت الاطول في تصريف الاعمال على مدى 366 يوما، لتحل

بالصدارة في تاريخ الحكومات اللبنانية منذ الاستقلال، بعدما جرى تكليفه في 19 كانون الاول 2019، واستغرقت فترة التشكيل 34 يوما، الى ان اعلن عن ولادتها في 21 كانون الثاني 2020، وما لبثت ان استقالت بعد 200 يوم، في 10 آب 2020 اثر كارثة انفجار مرفأ بيروت.

• جرى تكليف السفير مصطفى اديب في 31 اب 2020 تشكيل الحكومة، لكنه اعتذر بعد 27 يوما في 26 ايلول 2020.

• كلف الرئيس الحريري في 22 تشرين الاول 2020 تشكيل الحكومة، قبل ان يعتذر بعد 267 يوما، في 15 تموز 2021، وبقيت حكومته تصرف الاعمال قرابة عشرة ايام.

• حكومة الرئيس ميقاتي: تمكن من تشكيل الحكومة الجديدة خلال 47 يوما من تكليفه في

26 تموز 2021، وتم الاعلان عن ولادتها في 10 ايلول 2021. اصبحت مستقلة دستوريا بعد الانتخابات النيابية في 24 ايار 2022.

خلال هذه الحكومات، تمت استقالة وزيرين للخارجية هما شربل وهبه وناصيف حتي من حكومة الرئيس دياب، واستقالة وزير الاعلام جورج قرداحي من حكومة الرئيس ميقاتي، لاسباب تتعلق بمواقف حول مواضيع وقضايا خارجية. ثم طرأت احداث بالغة الخطورة، كانفجار مرفأ بيروت واندلاع حراك 17 تشرين الاول 2019، والازمة النقدية وانعدام السيولة الكافية في المصرف المركزي والمصارف الخاصة، مما ادى الى ارتفاع سعر الدولار بالنسبة الى الليرة بشكل غير مسبوق، وتفاقت ازمة الكهرباء نتيجة عدم القدرة على شراء الفيول لزوم تشغيل معامل الكهرباء، هذا عدا تفاقم الازمات المعيشية والتعليمية والصحية مع تفشي وباء كورونا.

مرت ست سنوات من عهد الرئيس عون، منها 577 يوما حكومات تصرف الاعمال، و294 يوما قبل اعتذار اديب والحريري، وبلغ المجموع 871 يوما تقريبا بلا حكومات عاملة كاملة الصلاحية، اي سنتان و4 اشهر من عمر العهد



اذ عطلت الكثير من الانجازات التي كان يمكن ان تتحقق، لولا تضييع الفرص والوقت في مناكفات وخلافات التشكيل، نتيجة الاصرار على المحاصصة في توزيع الحقائق على الطوائف والقوى السياسية، والخلاف على توزيعها لجهة تمسك بعض الاطراف بحقائق معينة لا تنازل عنها، وبخاصة الحقائق المسماة سيادية وخدمانية، وبسبب هاجس حصول اي طرف سياسي او مجموعة سياسية مؤتلفة على ما يسمى الثلث الضامن، بما يعني هاجس تطير الحكومة عند اول خلاف سياسي كبير على قضية استراتيجية، كما سبق وحصل في عهود اخرى.

كانت الحكومات تتشكل نتيجة تسويات حبية وتفاهات بين معظم الاطراف السياسيين، تقوم على اساس معينة، ثم تستقبل بعد المس بأحد هذه الاسس، وهي كانت متنوعة الاسباب، بين خلافات على تعيينات او على خطط ومشاريع اقتصادية ومالية واجرائية، او على مواقف من قضايا اقليمية ودولية مهمة او بسبب تدخلات اقليمية ضاغطة. بمعنى ان هذه التسويات كانت هشة، كونها لم تقم على برامج ومشاريع لها خطط ومواقيت تنفيذ ملزمة وعليها

افتعال ازمة الصلاحيات كان اساس الخلافات بين رئيسي الجمهورية والحكومة

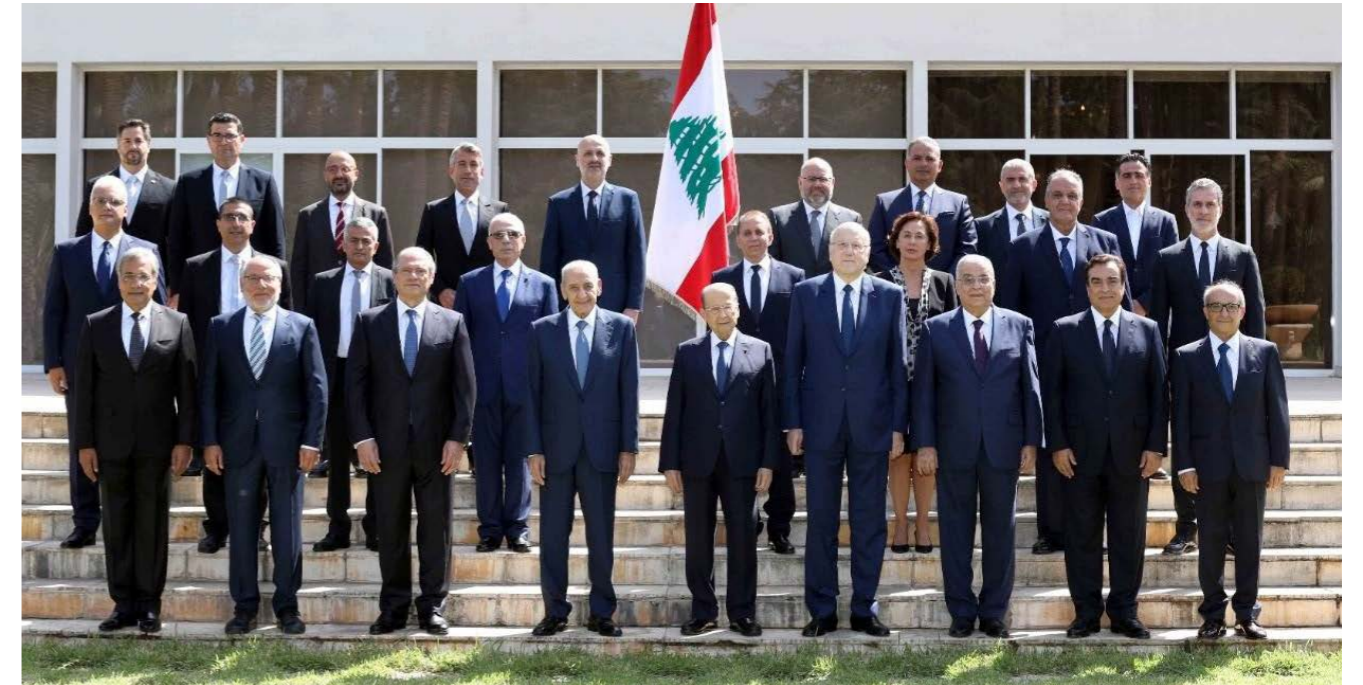
بلا حكومات. بالتالي، ساد شبه شلل في العمل الحكومي والاجرائي والاداري نتيجة تقييد حكومات تصريف الاعمال في المجالات الضيقة جدا حسب الدستور، مما طرح اشكالية عدم وجود مهلة لازمة دستوريا لتشكيل الحكومة اسوة بمهلة انجاز البيان الوزاري الملزمة دستوريا خلال شهر، وهو ما طالبت به بعض الكتل النيابية والقوى السياسية، لكن المطلب اصطدم بالحسابات الطائفية تحت عنوان صلاحيات رئيس الحكومة، حيث اعتبر المعارضون لهذا المطلب انه يقيد الرئيس المكلف ويفرض عليه ما قد لا يقبله.

الايام والاشهر الطويلة التي مضت من دون حكومات فاعلة، كانت مثابة نكسات للعهد،



عالمًا

تصميم . إنجاز . مشاركة



والمعوزين، وزيادة رواتب الموظفين وتقديم بعض المنح الاجتماعية المعيشية لهم. يستنتج من حصيلة احداث العهد، ان بنية النظام السياسي في لبنان قابلة للاهتزاز الشديد ان لم نقل للانهايار، ما استتبع حصول الانتفاضات الشعبية منذ العام 2019 حتى الان بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي ادى الى انهيار اقتصادي نتيجة الخيارات الاقتصادية والمالية الخاطئة على مدى 40 سنة والتي اقر بها معظم الخبراء الاقتصاديين خلال السنوات الثلاث الماضية. هذا الامر يفرض على القوى السياسية اجراء مراجعة شاملة لكل الاداء ولكل الخيارات، وحتى مراجعة اسباب انتكاسة نظام الطائف ودستوره، الذي لم يطبق كما يجب، ولم تطبق بعض بنوده الاساسية التي تكفل تطوير النظام ونقله من الولاءات الطائفية والمذهبية والمناطقية والسياسية العمياء، الى النظام المدني الاوسع والاكثر عدالة، والذي يحقق الانتظام العام في كل مرافق الدولة، ويحقق تكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي بين كل المواطنين، ويحقق ايضا المساءلة والمحاسبة ومكافحة الفساد المستشري في كل مفاصل الدولة وبعض نواحي المجتمع، وهي عماد الديمقراطية في اي نظام.

هواجس الثلث الضامن والتعطيل لازمتنا حكومات عهد الرئيس عون

المهمة وربما من حكومة الى اخرى. رغم ذلك، انجزت الحكومات العديد من القضايا خلال عهد الرئيس عون، بالتكافل والتضامن. لعل ابرز الانجازات، اجراء الانتخابات النيابية في وقتها الدستوري رغم الاعتراضات على قانون الانتخاب، ووضع عناوين خطط التعافي الاقتصادي رغم الخلافات حول تفاصيلها، وتوقيع "اتفاق مبدئي" مع صندوق النقد الدولي، وبدء عمليات التدقيق الجنائي في حسابات مصرف لبنان المركزي تمهيدا للتدقيق في ادارات ومؤسسات رسمية اخرى، ووضع ترسيم الحدود البحرية على سكة التفاوض، ووضع مشروع قانون استقلالية القضاء واحالته على المجلس النيابي بعد تعديله في الحكومة، وبعض مشاريع الامان الاجتماعي للفقراء

اجماع، بل كانت الاعتراضات تتوالد كالفطر، وكانت الحسابات السياسية الحزبية والطائفية الضيقة تطغى على المصلحة العامة. الامثلة كثيرة لا مجال لحصرها، لاسيما الخلافات حول ازمات صلاحيات رئيسي الجمهورية والحكومة في تشكيل اي حكومة وهو برأي الكثيرين خلاف مفتعل يهدف الى ممارسة ضغط سياسي، وحول مشاريع الاصلاحات الاقتصادية البنوية، والتعيينات الادارية والعسكرية، الكهرباء، والنازحين السوريين، و"الخيار المشرقي" في المشاريع التنموية والخدماتية، وصولا الى اختلاف وجهات النظر حول شروط المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وقوانين استقلالية القضاء والكابيتال كونترول، وإعادة هيكلة المصارف والسرية المصرفية وسواها. عادة، كانت العلاقات بين رئيسي الجمهورية والحكومة تبدأ ممتازة، لكن تباين الاراء والمواقف حول الامور السياسية والادارية والاجرائية والاستحقاقات الدستورية او الاقتصادية، والتكتلات السياسية المتواجدة، يجعلها متوترة خلال اشهر قليلة من عمر الحكومة، فينقسم مجلس الوزراء بين هذا الفريق وذاك، وتتعطل دورة الانتاج في مجلس الوزراء، بدليل تأجيل البت في كثير من المشاريع